

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا
الاجتماع الخامس والثلاثون

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

البند ٤ من جدول الأعمال*

الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا، ٢٠٢٠

شمال أفريقيا في مواجهة التحديات الناجمة عن أزمة الكوفيد ١٩

قائمة المحتويات

أولاً- ملخص	١
ثانياً- مقدمة	٢
ثالثاً- اقتصادات شمال أفريقيا على عتبة عهد ما بعد الكوفيد ١٩	٢
١.٣- حصيلة ماكرو اقتصادية في بداية الوباء تبرز تراجع نماذج التنمية	٢
٢.٣- مكامن القوة والضعف في اقتصادات شمال أفريقيا على عتبة عهد ما بعد الكوفيد	٥
٣.٣- نتيجة المباشرة لقياس تأثير نقاط الضعف على المخاطر النظامية المرتبطة بالوباء	٧
رابعاً- مكامن القوة والضعف الهيكلية لاقتصادات شمال أفريقيا لمواجهة التحديات الناجمة عن الوباء على المدين القصير والمتوسط	٩
خامساً- توصيات: الإصلاحات اللازمة لمواجهة آثار أزمة الكوفيد ١٩ على المدين القصير والمتوسط	١٠
سادساً- خاتمة	١٣
سابعاً- مراجع	١٤

الجدول

الجدول ١: المؤشرات الماكرو اقتصادية الكبرى، شمال أفريقيا ٢٠١٩	٣
الجدول ٢: حصيلة النتائج حسب الفئات في بلدان شمال أفريقيا	٨
الجدول ٤: مصفوفة شؤون (التحليل الرباعي: القوة، الضعف، الفرص، المخاطر) SWOT	١٠

الرسوم البيانية

الرسم البياني ١: فئات درجات الوباء	٧
الرسم البياني ٢: مقارنة حصيلة النتائج الوبائية في بلدان شمال أفريقيا	٩
الرسم البياني ٣: منهجية القيام بالإصلاحات	١١

أولاً- ملخص

١. عَشية تفشي وباء الكوفيد ١٩، كانت اقتصادات شمال أفريقيا تعاني من تراجع وإجهاد في نماذجها التنموية، مع تباطؤ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأشكال متعددة لعجز الميزانية والعجز الخارجي الهيكليين ومن بطالة مزمنة. ويُعد هذا الأداء الاقتصادي من أعراض الضعف البنيوي الذي كشفت عنه أزمة الكوفيد ١٩. ولا يقتصر ذلك على الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير تقود إلى ركود اقتصادي حاد في منطقة شمال أفريقيا وتفاقم في الفقر، بل يؤدي أيضا إلى عواقب على المدى المتوسط ناجمة عن تغيرات كبرى (إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية وتسارع الرقمنة، الخ).

٢. ولمقاومة عواقب الأزمة، يجب على دول شمال أفريقيا القيام بإصلاحات طموحة للزيادة سواء من قدراتها على الصمود وامتصاص الصدمات في مواجهة وباء طويل المدة، أو من قدراتها على التكيف لرفع التحديات على المدى المتوسط وإعادة ابتكار نماذجها التنموية. ولهذا الغرض، يتعين على هذه الدول تسريع تحولها الرقمي، وتعزيز قدرات الدولة، والعمل على اندماج وتكامل اقتصادي أكبر لمنطقة شمال أفريقيا.

ثانياً- مقدمة

٣. يجب دراسة أوجه الأداء الاقتصادي والاجتماعي من زاوية وباء الكوفيد ١٩ الذي لم يتسبب في اندلاع أخطر أزمة اقتصادية منذ ما يزيد عن القرن فقط، بل أدى أيضا إلى تغيرات عميقة على المستوى العالمي سيكون لها كبير الأثر على نماذج التنمية في بلدان شمال أفريقيا.

٤. ينبغي الجزء الأول من هذا التقرير لتقديم صورة عن بلدان شمال أفريقيا في ضوء الأزمة التي أحدثها الكوفيد ١٩ وآثاره على الاقتصادات، ليس فقط على المدى القصير ولكن أيضا على المديين المتوسط والطويل، لا سيما فيما يتعلق بمسارات التنمية في بلدان شمال أفريقيا. وفي الجزء الثاني، نقترح حصيلة نتائج تركيبيية تسمح بقياس درجة هشاشة المنطقة حيال الوباء من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وأخيرا نختتم بتوصيات تهم السياسات العامة.

ثالثاً- اقتصادات شمال أفريقيا على عتبة عهد ما بعد الكوفيد ١٩: نقاط ضعف هيكلية يتعين العمل عليها للحد من تأثير الأزمة على المدى المتوسط

٥. نستهل تحليلنا بدراسة الظروف الماكرو اقتصادية لبلدان شمال أفريقيا في بداية الوباء. وتعتبر هذه الظروف من أعراض الضعف الهيكلي التي يجب التقليل منها بغيرية السماح لمجتمعات هذه المنطقة ليس فقط الحد من التأثير السلي للأزمة على المديين القصير والمتوسط، بل كذلك التكيف مع التغيرات العميقة التي ستحدثها.

١.٣- حصيلة مأكرو اقتصادية في بداية الوباء تبرز تراجع نماذج التنمية.

٦. في بداية أزمة الكوفيد ١٩، عانت منطقة شمال أفريقيا عموما، وإن كان ذلك مع اختلافات من بلد إلى آخر، من وهن وتراجع نماذج التنمية المعتمدة في هذه البلدان، كما يتبين من خلال نمو متقلب وعجز في الميزانية وعجز خارجي مُزمنين، وارتفاع في معدلات البطالة والدين العام (الجدول ١).

الجدول ١: المؤشرات الماكرو اقتصادية الكبرى، شمال أفريقيا ٢٠١٩

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية %	التضخم %	معدل البطالة %	الميزان التجاري %	الحساب الجاري %	رصيد الميزانية %	الدين العام %	الدين الخارجي %
الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	١٤٩٥	١١٤٧	-٦٤٩	-	-٩٤٦	٤٥	٠٠١
مصر	١٢٤٢	١٠٤٨	-١٢٤٥	-١٤٧	-٨٤١	٧٨٤٤	٢٩٤٢
المغرب	٠٤٢	٩٤٠١	-٨٤٩	-٤٤١	-٣٤٦	٦٤٤٩	١٤٤٠
موريتانيا	٢٤٢	٩٤٥	-٧٤٤	-١٠٤٩	٢	٧٦٤٤	٥٤
السودان	٥٣٤٥	١٦٤٥	-١٤٤٦	-١٤٤٩	-١٠٤٨	٢٠٠	-
تونس	٦٤٧	١٤٤٩	-١٧٤٧	-٨٤٥	-٣٤٥	٧٢٤٢	٥١٤٢

المصدر: بيانات وطنية (البنوك المركزية، وزارات المالية، المكاتب الوطنية للإحصاء) باستثناء السودان (بنك السودان المركزي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي). بالنسبة لليبيا، لا تتوفر بيانات بالشكل الكافي.

٧. لقد تعرض الاقتصادان الجزائري والسوداني لضربة قوية جراء هبوط أسعار النفط الذي بدأ سنة ٢٠١٤. وتباطأ نمو الاقتصاد الجزائري حيث انخفض إلى ٠,٨ % في ٢٠١٩ مقابل ١,٤ % سنة ٢٠١٨. كما عانى الاقتصاد من أزمة سياسية طويلة التسعة أشهر الأولى انتهت بانتخابات رئاسية في شهر ديسمبر مكنت البلاد من إطلاق أوراش إصلاحية جديدة. ولازال السودان يعاني من الانفصال الذي حدث سنة ٢٠١١ والذي أحدث خسارة ٧٥ % من عائدات صادراته من الهيدروكربونات. ويظل النمو سنة ٢٠١٩ سلبيا بنسبة ١,٣- % مقابل ٢,٣- % سنة ٢٠١٨، بتراجع للنشاط في قطاعات الخدمات، والعقار والفلاحة^١. وقد عرف الاقتصاد الموريتاني ديناميكية خلال هذه الفترة (٥,٩ % نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,١ % سنة ٢٠١٨)، غير أن النمو يظل متقلبا وتابعا لأسعار المعادن. أما أداء البلدان الأكثر تنوعا، بما فيها مصر والمغرب وتونس فهو أكثر تباينا. فقد سجل الاقتصاد المصري نموا بنسبة ٥,٥ % سنة ٢٠١٩، مقابل ٢,١ % سنة ٢٠١٨ وذلك بفضل قطاعات الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والبناء والاتصالات. علاوة على ذلك، يستفيد الاقتصاد المصري من إصلاحات "البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي" الذي أطلق سنة ٢٠١٦. أما نمو الاقتصاد المغربي فقد عرف تباطؤا بنسبة ٢,٥ % مقابل ٣,١ % سنة ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى انخفاض بنسبة ٥,٨- % من القيمة المضافة في القطاع الفلاحي (مقابل ارتفاع بنسبة ٣,٧ % سنة ٢٠١٨). إن التبعة للظروف المناخية ومحتوى النمو غير الكافي في مجال التشغيل قادا البلد إلى إطلاق ورشة تفكير حول إعادة النظر في نموذج التنموي. وفيما يخص الاقتصاد التونسي، لا زال يعاني من وضعية سياسية غير مستقرة. إذ لم يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي سوى بنسبة ١ % مقابل ٢,٥ % سنة ٢٠١٨ و ١,٩ % سنة ٢٠١٧. ومرد ذلك إلى تراجع الصناعة التحويلية بنسبة ٠,٧- % سنة ٢٠١٩ (مقابل ٠,٣+ % سنة ٢٠١٨ و ٠,٥+ % سنة ٢٠١٧)، نظرا لانكماش قطاع النسيج والألبسة والجلد (٣- %) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (١,٥- %)^٢.

^١ بنك السودان المركزي، مراجعة الإحصاءات الاقتصادية والمالية.

^٢ مجلس التحليل الاقتصادي، تونس ٢٠٢٠، مراجعة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١٩.

٨. على مستوى الميزانية، يحتاج الوباء شمال أفريقيا وهي تعيش عجزا كبيرا نسبيا وتزايد في الدين العام. وباستثناء موريتانيا، سجلت كل البلدان عجزا تجاوز ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٩، وقد بلغ ٨,١% في مصر و ٩,٦% في الجزائر و ١٠,٨% في السودان. وفي الجزائر، تعاني المالية العامة من انخفاض سعر البترول واستمرار ارتفاع النفقات، وخصوصا النفقات الاجتماعية ونفقات التشغيل. غير أن البلد انخرط في تفكير حول عقلنة النفقات العامة على غرار بلدان المنطقة الأخرى (مثل مصر) وذلك من خلال التحكم في الإعانات والتحويلات الاجتماعية^٣. وفي السودان، يجد العجز الكبير في الميزانية تفسيره في الإعانات الضخمة لبعض المنتجات (القمح والطاقة) والضعف الكبير في تعبئة الموارد^٤. وقد توصلت موريتانيا إلى الحفاظ على انضباط في الميزانية من خلال مواصلة التحكم في النفقات والزيادة في الإيرادات المحلية. وبهذا الشكل حقق البلد فائضا في الميزانية للسنة الثانية على التوالي بلغ ٢% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٩ مقابل ٢,٥% سنة ٢٠١٨. في حين أن مصر، ورغم الجهود الكبيرة والإصلاحات التي بدأت سنة ٢٠١٦، فلا زالت تعاني من عجز كبير في الميزانية (٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع تحسن بالمقارنة مع ٢٠١٨ (٩,٧%). وقد أطلقت الحكومة مخططا ثلاثيا طموحا لاحتواء العجز في الميزانية في ظل حسابات ميزانية لا زالت تحت الضغط، ويرجع ذلك أساسا إلى عائدات ضريبية لا زالت دون مستوى إمكاناتها. وفي المغرب، استقر عجز الميزانية في ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣,٨% سنة ٢٠١٨، وذلك بفضل التحكم في النفقات العادية على الخصوص. وأخيرا، تواصل تونس تعزيز ماليتها العامة، خاصة من خلال تحصيل العائدات الضريبية بشكل أفضل وتطور في التحكم في النفقات، خصوصا نفقات التشغيل. مما مكن من التقليل من عجز الميزانية ب ٤,٨% سنة ٢٠١٨ و ٣,٥% سنة ٢٠١٩. لكن الدين العام بلغ ٧٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى أعباء خدمة ديون كبيرة تستنزف ١٤,٥% من الإيرادات الجارية.

٩. فيما يتعلق بالتضخم، تظل الزيادات في الأسعار تحت السيطرة باستثناء مصر والسودان وتونس. ففي مصر ارتفع التضخم إلى ١٢,٢% بسبب موجة جديدة من التخفيضات في إعانات دعم الوقود في يوليو ٢٠١٩، الأمر الذي فرض ضغوطا إضافية على أسعار الاستهلاك^٥. وفي تونس، ورغم تباطؤ التضخم، فإنه يظل مرتفعاً، حيث بلغ ٦,٧% في مقابل ٧,٣% في عام ٢٠١٨^٦. وقد ساعدت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي التونسي في إبطاء وتيرة التضخم، مع زيادة سعر الفائدة الرئيسي في فبراير ٢٠١٩ بمقدار ١٠٠ نقطة أساس.

١٠. وأخيرا، على المستوى الخارجي، تسجل جميع بلدان المنطقة عجزا تجاريا هاما يعكس الصعوبة التي تواجهها في تحسين تنافسياتها وانخراطها بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية. ففي الجزائر، في ظل مزيج من انخفاض أسعار النفط وتقلص الإنتاج، ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل ٦,٩% (مقارنة ب ٦,٧% سنة ٢٠١٨)^٧. وفي السودان بلغ عجز الميزان التجاري ١,٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أيضا إلى انخفاض صادرات الهيدروكربونات. وفي موريتانيا، يصل العجز إلى ٧,٤% محققة تحسنا بمعدل ١١,٩% مقارنة بسنة ٢٠١٨، وذلك بفضل ارتفاع الصادرات بنسبة ٢٦% يعود أساسا إلى زيادة صادرات معدني الحديد والذهب. وتعاني مصر من عجز تجاري هيكلي (١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٩) مرده إلى ضعف القدرة التنافسية

^٣ الإصلاح الجاري من قبل وزارة المالية.

^٤ صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، فبراير ٢٠٢٠.

^٥ إحصائيات البنك المركزي المصري.

^٦ إحصائيات البنك المركزي التونسي، يوليو ٢٠٢٠.

^٧ إحصائيات البنك المركزي التونسي، يوليو ٢٠٢٠.

لصادراتها، وجزء كبير من الواردات غير القابلة للتقليص (مصر أكبر مستورد للقمح في العالم) وإنتاج صناعي يعتمد على المدخلات المستورة بنسبة ٤٠٪. كما يعاني الميزان التجاري المغربي من عجز هيكلي، خصوصا مع أوروبا. في سنة ٢٠١٩، وصل العجز التجاري إلى ٨،٩-٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى نفس المنوال، تعاني تونس من عجز هيكلي مع أوروبا يمثل ما يقارب ٧٥٪ من صادراتها. إذ يسجل البلد عجزا تجاريا يصل إلى ١٧،٧-٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نمو للواردات (٥٥،٤٪) أقل من نسبة الصادرات (٧٠،٠٪)^٨.

٢.٣- مكامن القوة والضعف في اقتصادات شمال أفريقيا على عتبة عهد ما بعد الكوفيد

١١. إن الأداء الاقتصادي الظرفي الهزيل الوارد وصفه أعلاه يعكس في جزء كبير منه مكامن الضعف الهيكلي التي سوف تحدد الأثر القادم لأزمة الكوفيد على المدى المتوسط والتي يمكن إجمالها في ثماني مسائل رئيسية مُبسطة.

١٢. نمو ضعيف نسبيا للإيرادات: نلاحظ بالنسبة لكل بلدان شمال أفريقيا تراجعاً في النمو منذ بدايات الألفية الثانية. وبوسعنا تفسير هذا النمو المنخفض لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالضعف النسبي لنمو الإنتاجية الإجمالية للعوامل وكذلك بتغير هيكلي لا يساهم بما فيه الكفاية في نمو الإنتاجية.

١٣. تنوع متفاوت حسب البلدان وتحويل هيكلي ضعيف في منطقة شمال أفريقيا بأكملها: شهدت منطقة شمال أفريقيا خلال العشرين سنة الأخيرة تحولا هيكليا في اقتصاداتها بما في ذلك انخفاض حصة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات. وكان هذا التنوع مصحوبا، على الأقل بالنسبة لمصر والمغرب وتونس، بتنوع في الصادرات. بيد أن اقتصادات شمال أفريقيا تظل إجمالاً أقل تنوعاً من البلدان ذات الدخل المتوسط المشابهة. وهذا الضعف في التنوع يخلف تأثيرات سلبية على الإنتاجية.

١٤. عدم خلق فرص شغل كافية، خاصة للشباب المؤهلين: تعاني منطقة شمال أفريقيا من البطالة المزمنة بسبب عدم كفاية فرص العمل اللازمة لاستيعاب نمو القوى العاملة. فعلى مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، وصلت معدلات نمو الساكنة النشيطة والتشغيل إلى ٢،٤٪ و ٣٪ على التوالي، ووصلت إلى ١،٦٪ و ١،٢٪ على التوالي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى فجوة بلغت ٥٪ طيلة هذه الفترة^٩. فمعدل البطالة يقترب من ١٠٪ (الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب)، ويتجاوز ١٦٪ في الدول الأخرى، في حين لا يتجاوز ٦،٨٪ في المتوسط في أفريقيا. وتؤثر البطالة بشكل خاص على الشباب، حيث تتجاوز معدلات البطالة ٣٠٪، باستثناء موريتانيا والمغرب. وتؤثر البطالة أيضا على النساء بمعدلات تتجاوز ٢٠٪.

١٥. قطاع خاص يعاني من تنمية مالية ضعيفة نسبيا: في شمال أفريقيا، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ما بين ٢٤٪ إلى ٤٦٪ من إجمالي العمالة^{١٠}، مما يشكل إمكانيات كبيرة للحد من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والمساهمة في جهود الحد من الفقر. وتعتبر مصر والجزائر والمغرب وتونس من بين الدول التي لديها أدنى كثافة في الاندماج في القطاع النظامي، مما يبين الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة في دخول الأسواق^{١١}. وهناك أسباب عديدة وراء ضعف تطور القطاع الخاص، ولكن إحدى العقبات الرئيسية التي أشارت إليها الشركات

^٨ البنك المركزي التونسي، دورية الظرفية، عدد ١٢٧ - أبريل ٢٠٢٠.

^٩ إحصائيات منظمة العمل الدولية، يوليو/تموز ٢٠٢٠.

^{١٠} مؤشرات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢٠، <https://www.smefinanceforum.org>

^{١١} Rijkers, B., Hassen A., Freund, C. & Nucifora, A. (2014). Which Firms Create the Most Jobs in Developing Countries? Evidence from Tunisia. *World Bank Policy Research Paper*. Washington, DC.

والمقاولات هي القدرة على الوصول إلى التمويل. وبالنسبة لكل بلدان شمال أفريقيا فإن العجز في التمويل ضخم للغاية: في المغرب ومصر على سبيل المثال، فإن العرض الحالي من القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أقل كثيراً من المتوسط في البلدان النامية (١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ويمثل أقل من نصف الطلب المحتمل^{١٢}. ويُقدر العجز الإجمالي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذه البلدان الثلاثة بنحو ٦٦,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨.

١٦. بلدان مرتبطة بشكل متفاوت بسلاسل القيمة العالمية وتجد صعوبة كبيرة في المضي قدماً في سلسلة القيمة: إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، المتفاوت في منطقة شمال أفريقيا، يرتبط بدرجة التنوع الاقتصادي وله تأثير على مسارات الخروج من الأزمة. وهناك ثلاث دول هي مصر والمغرب وتونس مندججة بدرجات متفاوتة في سلاسل القيمة العالمية. إذ تتمتع تونس باندماج قوي نسبياً بحوالي ٤٥٪ من صادراتها، الأمر الذي يظهر ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية. وفي سنة ٢٠١٥، كانت ٤٣٪ من القيمة المضافة للصادرات المغربية مرتبطة بسلاسل القيمة. أما مصر فهي أقل اندماجاً في سلاسل القيمة العالمية، حيث لا تتجاوز صادراتها المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية سنة ٢٠١٨ سوى ١٠٪. أما البلدان الأخرى في منطقة شمال أفريقيا فليست مندججة بالفعل في سلاسل القيمة العالمية^{١٣}. وتشير دراسات عديدة إلى أن عهد ما بعد الكوفيد ١٩ سوف يتسم بتعزيز سلاسل القيمة المحلية. ومن هذا المنظر، فإن من مصلحة شمال أفريقيا أن تطور تكاملها واندماجها الاقتصادي، وخاصة للاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. إن منطقة شمال أفريقيا واحدة من أقل المناطق تكاملاً واندماجاً في العالم وأقل المناطق تكاملاً واندماجاً في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٨، كانت صادرات بلدان شمال أفريقيا إلى بعضها البعض تمثل ٥,١٪ فقط من صادرات شمال أفريقيا، مقارنة بنحو ١٠,٥٪ للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) أو ١٩,٨٪ للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي^{١٤}.

١٧. قدرة غير كافية على الاستيعاب والتنمية التكنولوجية: إن الثورة التكنولوجية الجارية، مع تسارع وتيرة تبني أدواتها بفعل أزمة الكوفيد-١٩، سوف تخلف عواقب اقتصادية عالمية كبيرة، خاصة على مسار التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وسوف يشكل بناء القدرات التكنولوجية هذا عاملاً رئيسياً للنجاح في بلدان شمال أفريقيا. وأداء بلدان شمال أفريقيا بالمقارنة بالبلدان المتخذة أساساً للمقارنة ضعيف إلى حد ما. وتُظهر ذلك مختلف مؤشرات الابتكار التكنولوجي. وفي هذا المجال، فإن تونس هي بلد شمال أفريقيا التي تحقق النتائج (٣٥,٨) والجزائر أدنى النتائج (٢٣,١)، حيث يمكن مقارنتها بمتوسط ٤٠ بالنسبة للبلدان الناشئة المتخذة أساساً للمقارنة وبمعدل ٥٨,٣ بالنسبة للبلدان المرجعية المتقدمة. ومن ناحية أخرى، تتمتع بعض البلدان في المنطقة بأداء جيد نسبياً من حيث رأس المال البشري، وهو ما يمكن أن يشكل عنصر قوة حاسماً في عهد ما بعد الكوفيد.

١٨. الحاجة إلى بذل جهود كبرى لرقمنة الاقتصاد: تتوسع الرقمنة الآن في مختلف أنحاء العالم، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإدماج اقتصادات شمال أفريقيا في العهد الرقمي. وتعتمد الرقمنة على عدة عوامل، أولها هو تطوير البنية التحتية، وخاصة من حيث الوصول إلى الإنترنت ووسائل الدفع الإلكتروني. ورغم تحسن القدرة

^{١٢} Bruhn, M., Hommes, M.; Khanna, M., Singh, S., Sorokina, A., Wimpey, J.S. (2017). Écart de financement des MPME: évaluation des lacunes et des opportunités de financement des micros, petites et moyennes entreprises dans les marchés émergents. Washington, D.C.: Groupe de la Banque mondiale.

^{١٣} المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، تشخيص سلاسل القيمة العالمية، ٢٠١٩.

^{١٤} حساب المؤلف من بيانات التجارة للأونكتاد.

على الوصول إلى الإنترنت، فإن معدلات الوصول تظل منخفضة للغاية في العديد من بلدان منطقة شمال أفريقيا، كما هي الحال مع تغطية شبكة الجيل الرابع. وفي مجال العمل الإداري العام الرقمي، فإن ترتيب بلدان شمال أفريقيا منخفض بالأحرى. كما أن التجارة الإلكترونية لا تزال متخلفة في شمال أفريقيا، في حين أن الأزمة قد أظهرت أنها قد تكون وسيلة مهمة للحد من انخفاض الطلب الناجم عن تدابير الحجر.

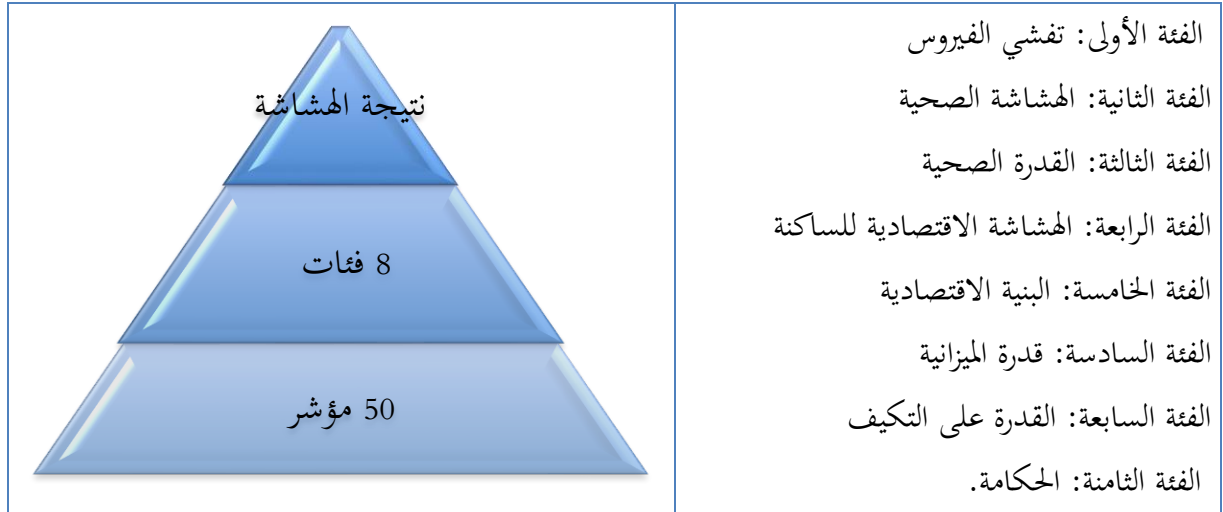
١٩. عجز في قدرات الدولة: تشمل قدرات الدولة القدرة المالية والحكامة. والقدرة المالية هي قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات (الضرائب بشكل خاص) والإنفاق. وهذه النقطة الأخيرة على قدر كبير من الأهمية لأن نجاعة الإنفاق العام قضية رئيسية وخاصة في فترة تتسم بانخفاض موارد الميزانية. إن عجز الميزانية مشكلة مزمنة في شمال أفريقيا، على الرغم من أن أغلب البلدان بذلت جهوداً لترشيد مواردها المالية العامة. فقد ارتفع إجمالي الدين العام بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٨، وهو أعلى كثيراً من المتوسط في القارة الإفريقية. فقد ارتفعت الديون الخارجية من ١١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ إلى ٤٤,٦% في عام ٢٠١٨. وقد أدت الزيادة في الدين إلى زيادة في خدمة الدين بلغت ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى أعلى كثيراً من المتوسط الأفريقي^{١٥}.

٣.٣- نتيجة الهشاشة لقياس تأثير نقاط الضعف على المخاطر النظامية المرتبطة بالوباء

٢٠. نقترح النتيجة الأولى لمدى هشاشة بلدان شمال أفريقيا تجاه خطر الوباء، والتي تلخص درجة التعرض للوباء من حيث الضرر البشري أو الاقتصادي، سواء تمت معاينته أو توقعه. الهدف من هذه النتيجة هو الكشف عن مصادر التعرض لمخاطر الوباء. يعتمد بناء النتيجة على منهجية تسجيل مستوحاة من تلك المستخدمة من قبل مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل لقياس المخاطر المالية الشاملة. إن المخاطر النظامية والمخاطر الوبائية تنطوي بالفعل على أوجه شبه في آلياتها في الاندفاع والتفشي.

٢١. يتم توصيف كل بلد بواسطة مجموعة من ٥٠ مؤشر مقسمة إلى ٨ فئات من الهشاشة.

الرسم البياني ١: فئات درجات الوباء



٢٢. كل فئة توازيها نتيجة. وانطلاقاً من النتائج حسب الفئات، نقوم ببناء نتيجة إجمالية مركبة للبلدان ١٤٩ في العينة. وتبعاً للمتواضع عليه، كلما كانت النتيجة مرتفعة، كلما كان البلد أكثر عرضة لخطر الوباء.

^{١٥} التقرير الاقتصادي لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩.

٢٣. كما هو مُبين في الجدول ٢، فإن حصيلة نتائج الهشاشة في بلدان شمال أفريقيا الخمسة متقاربة بشكل عام. ولكن على مستوى التفاصيل، فإن بلدين يمثلان أعلى المخاطر ويتميزان قليلاً عن البلدان الأخرى في المنطقة. وهما الجزائر التي تبلغ نتيجتها ٨٢ وموريتانيا التي تبلغ ٧٨. ثم تليهما مصر بنتيجة تبلغ ٦٨ ثم تونس والمغرب حيث تبلغ نتيجتهما المتقاربتين جدا ٦٠ و ٥٧ على التوالي

الجدول ٢: حصيلة النتائج حسب الفئات في بلدان شمال أفريقيا

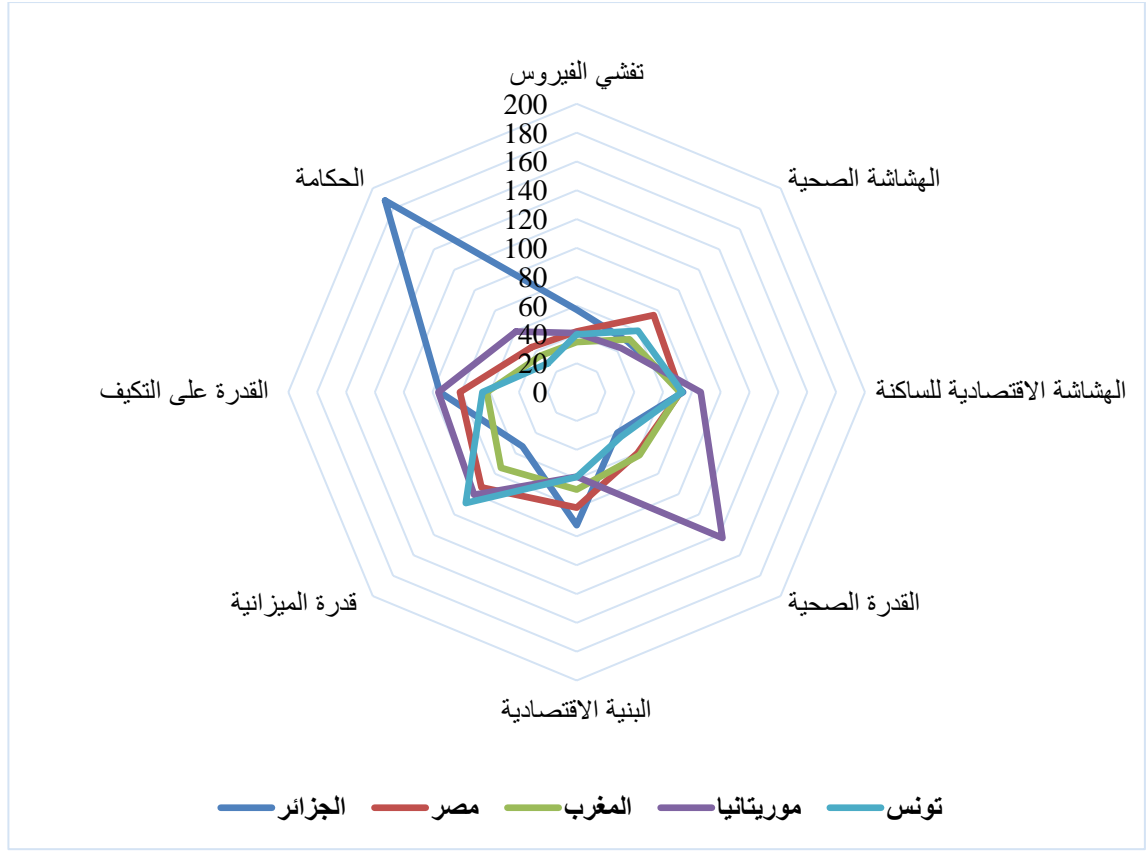
النتيجة	الفئة ١	الفئة ٢	الفئة ٣	الفئة ٤	الفئة ٥	الفئة ٦	الفئة ٧	الفئة ٨	
الجزائر	٨٢	٥٧	٥٠	٧٤	٤٠	٩٢	٥٣	٩٥	١٨٨
مصر	٦٨	٤٢	٧٦	٧٢	٦٠	٨٠	٩٣	٨١	٤٤
المغرب	٥٧	٣٥	٥٢	٧٢	٦٢	٦٨	٧٤	٦٢	٣٦
موريتانيا	٧٨	٤١	٤٣	٨٦	١٤٣	٥٩	١٠١	٩٦	٥٩
تونس	٦٠	٤٠	٦٠	٧٣	٤٤	٥٩	١٠٩	٦٥	٢٨

ملاحظة: الفئة الأولى: تفشي الفيروس، الفئة الثانية: الهشاشة الصحية، الفئة الثالثة: القدرة الصحية، الفئة الرابعة: الهشاشة الاقتصادية للسكان، الفئة الخامسة: البنية الاقتصادية، الفئة السادسة: قدرة الميزانية، الفئة السابعة: القدرة على التكيف، الفئة الثامنة: الحكامة.

٢٤. إن الجزائر، التي بلغ عدد الحالات المؤكدة فيها ٣٨٥٨٣ حالة إلى غاية ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، و ٣٧٠ ١ حالة وفاة، أي أن ما يقرب من ٣٢،٤ وفاة لكل مليون نسمة هي أكثر البلدان تأثراً بهذه المنطقة، تفوق المغرب (٤٢ ٤٨٩ حالة و ٦٥٨ حالة وفاة، و ١٨،٣ وفاة لكل مليون نسمة) وموريتانيا (٦ ٧٠١ حالة و ١٥٧ حالة وفاة، و ٣٥،٧ وفاة لكل مليون نسمة). وبوسعنا أن نجد هذه الاختلافات في مجموع نتائج "تفشي الفيروس". ومن الجدير بالذكر أن نقاط الهشاشة الصحية في مصر أعلى قليلاً من نظيراتها في الدول الأخرى في المنطقة. بينما تعاني موريتانيا من أعلى مستوى من الهشاشة فيما يتصل بالقدرة الصحية، وذلك بسبب الصعوبات التي يواجهها قطاع الصحة العامة في البلاد بصورة خاصة.

٢٥. فيما يتعلق بهشاشة السكان الاقتصادية، تسجل موريتانيا أعلى نتيجة. وبالنظر الى البنية الاقتصادية فإن أعلى درجات الهشاشة تسجل في الجزائر ومصر. وفيما يتعلق بالقدرة المالية على مواجهة المخاطر الاقتصادية المترتبة على الوباء، فإن مجموع نتائجنا يظهر أن تونس وموريتانيا تعانيان من أضعف هوامش للتحرك والمناورة على مستوى الميزانية والضرائب. تمثل موريتانيا أعلى درجات الهشاشة من حيث قدرتها على التكيف. وتشكل مؤشرات القدرة التنافسية ومؤشرات رأس المال البشري عوامل تفسر هذه الأداء. وأخيراً، في فئة "الحكامة"، تمثل الجزائر أقوى نقاط الهشاشة، حيث الأداء بين متقلب وهزيل وفقاً لمؤشرات الحكامة المتاحة.

الرسم البياني ٢: مقارنة حصيللة النتائج الوبائية في بلدان شمال أفريقيا



المصدر: نتائج الهشاشة لكل فئة مأخوذة من الحسابات التي قام بها أصحاب هذا التقرير.

٢٦. يوفر الرادار الوارد في الرسم البياني رقم ٢ مقارنة مرئية لنقاط الهشاشة الرئيسية في بلدان شمال أفريقيا. حيث تعاني موريتانيا من نقاط ضعف شديدة في الصحة، ومن هشاشة اقتصادية كبيرة بدرجة أقل. ومن ناحية أخرى، فإن الجزائر لديها نقاط ضعف كبيرة ترتبط بتدهور قدرات التكيف ومؤشرات الحكامة. أما المخاطر التي تتعرض لها مصر فتراجع في المقام الأول إلى عوامل صحية، وقدرتها على التكيف، وبنيتها الاقتصادية. فيما يخص مستويات الهشاشة في تونس والمغرب فهي أقل من مثيلاتها في البلدان الأخرى في أغلب المجالات.

رابعا- مكان القوة والضعف الهيكلية لاقتصادات شمال أفريقيا لمواجهة التحديات الناجمة عن الوباء على المديين القصير والمتوسط.

٢٧. إن أزمة كوفيد-١٩ تثير تساؤلات حول استراتيجيات التنمية الوطنية، وستعيد دون شك صياغة أولويات بلدان منطقة شمال أفريقيا. ففي الوقت الذي تمكنت البلدان المتقدمة من امتصاص صدمة الحجر جزئياً من خلال اللجوء إلى العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية، لم تتمكن البلدان النامية من ذلك بسبب الافتقار أولاً إلى القدرة الإلكترونية الكافية وكذلك نظراً لبنية اقتصاداتها (غلبة القطاع غير النظامي، وضعف التعقد الاقتصادي، الخ).

٢٨. في المجال الاجتماعي، برز ضعف النظم الاجتماعية في بلدان شمال أفريقيا كحقيقة لا غبار عليها، بقدرة جد محدودة (وبدرجات تختلف من بلد لآخر بطبيعة الحال) على توفير الموارد بالسرعة اللازمة لدعم أكثر الفئات هشاشة على المدى القصير. ولقد تبين أن غياب نظم قوية لتعويض العمال العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من انخفاض في نشاطهم يشكل عائقاً رئيسياً لدعم النشاط الاقتصادي.

٢٩. في ضوء التحديات التي تفرضها إدارة الأزمات على المدى القصير والتحديات التي تطرحها في الأمد المتوسط، يقدم الجدول ٣ تحليلاً موجزاً لنقاط القوة والضعف لمنطقة شمال أفريقيا، سواء من زاوية داخلية أو خارجية. وهنا، يتم تقديم التكنولوجيات الجديدة باعتبارها فرصة وتهديداً في آن واحد. فهي من ناحية أولى فرصة يمكن أن تؤدي إلى معالجة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أكثر فعالية إذا ما تم اعتمادها على نحو أسرع. إلا أنها تشكل من جهة ثانية تهديداً بسبب قدرتها على تدمير مناصب الشغل، والتفاوتات المتزايدة (على سبيل المثال، الفارق الشاسع في المداخل بين المؤهلين الذين لديهم مهارات وغير المؤهلين)، وخطر تقهقر الاقتصاد في بلدان شمال أفريقيا (وبصورة عامة في البلدان النامية).

الجدول ٣: مصفوفة سؤوت (التحليل الرباعي: القوة، الضعف، الفرص، المخاطر) SWOT

داخلي	نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - سكان شابة ومتعلمة نسبياً - الموارد الطبيعية - حجم السوق وإمكانية الاندماج والتكامل الاقتصادي - التقارب الثقافي 	<ul style="list-style-type: none"> - التنوع الاقتصادي - القدرة على الاستيعاب والتطور التكنولوجي - التعقد الاقتصادي - قدرات الدولة 	
خارجي	الفرص	المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - تطوير سلاسل القيمة المحلية - القرب من أوروبا - الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة 	<ul style="list-style-type: none"> - الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة - التغير المناخي - الأوبئة 	

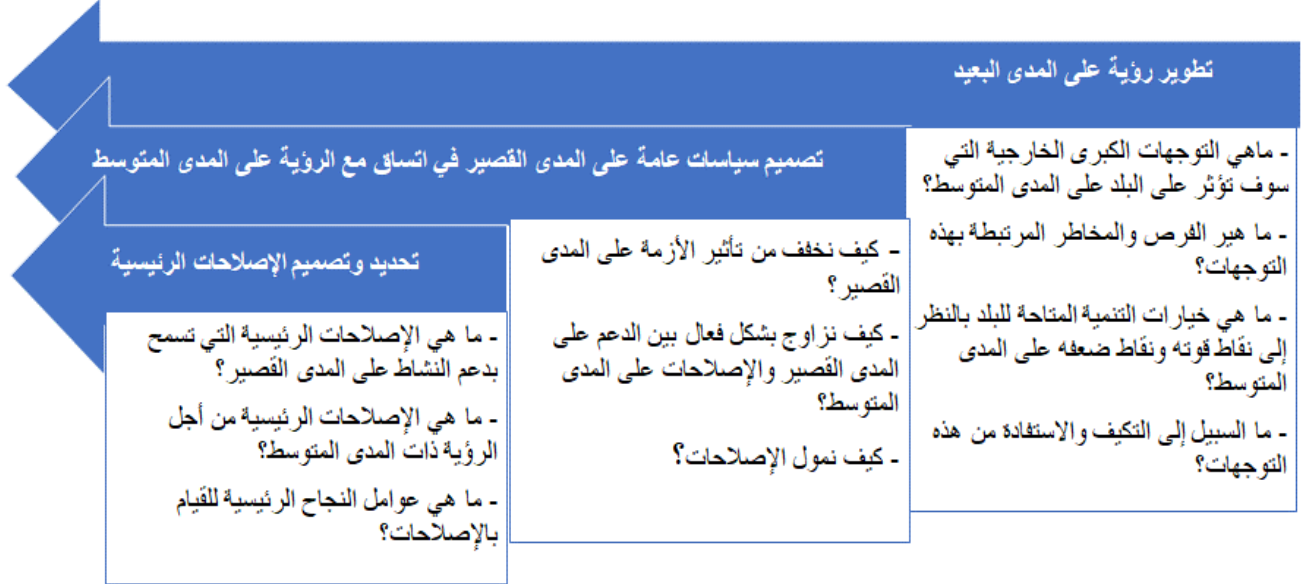
٣٠. لقد تم إدخال تغير المناخ باعتباره تهديداً خارجياً كبيراً محتملاً، وذلك بسبب العواقب التي يمكن أن تترتب عنه في المستقبل القريب، وفي السنوات العشر المقبلة دون شك. وسوف تشمل العواقب الاقتصادية المترتبة على الانحباس الحراري الأضرار التي ستلحق بالتملكات والبنى التحتية، وخسارة الإنتاجية، والهجرة الجماعية، والمخاطر التي تهدد أمن البلدان. إن ما يزيد من حدة التأثيرات المترتبة على الانحباس الحراري يتمثل من جهة في القرب الزمني بين التأثيرات المترتبة عليه والأزمة الحالية، ومن جهة أخرى في التأثير السلبي الذي تخلفه الأزمة على السياسات الرامية إلى مكافحة الانحباس الحراري. وبالتالي فإن بلدان شمال أفريقيا، وجميع البلدان النامية، سوف تضطر إلى مواجهة تحديات متعددة، تؤثر على كل المجالات، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، فضلاً عن المؤسساتية.

خامساً- توصيات: الإصلاحات اللازمة لمواجهة آثار أزمة الكوفيد ١٩ على المديين القصير والمتوسط

٣١. لا يتمثل الهدف من هذا الجزء من التقرير في اقتراح قائمة بالإصلاحات اللازمة لمعالجة كل المشاكل الهيكلية في بلدان شمال أفريقيا، بقدر ما هو اقتراح منهجية شاملة وبعض الإصلاحات الرئيسية كي تنخرط المنطقة شمال أفريقيا بهدوء في عهد ما بعد الكوفيد ١٩. وتجمع المنهجية الذي نقترحها بين: '١' رؤية على المدى متوسط، '٢' الاتساق بين الإصلاحات قصيرة المدى ومتوسطة المدى، '٣' تحديد الإصلاحات الرئيسية.

الرسم البياني ٣: منهجية القيام بالإصلاحات

تطوير رؤية متوسطة المدى



٣٢. إن وضع رؤية متوسطة المدى له أهمية قصوى لأن الأزمة ستؤلد تغييرات عميقة قد تترتب عليها عواقب هامة على استراتيجيات التنمية في بلدان منطقة شمال أفريقيا. فقد بدأت العديد من البلدان في إجراء مناقشات والتفكير في تطوير رؤية متوسطة وطويلة المدى، مثل النموذج التنموي الجديد في المغرب أو رؤية ٢٠٣٥ في الجزائر. وبالتالي فإن هذه الأفكار والتأملات، التي تم تحديثها وتحسينها في ضوء التغيرات التي ستحدثها الأزمة الحالية، يمكن أن تشكل رؤية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط (١٠ أو ١٥ سنة). إن الربط بين السياسات العامة القصيرة المدى (للحد من الأزمة) والرؤية المتوسطة المدى أمر بالغ الأهمية لأنه يسمح: (١) بمراعاة التغييرات التي ستطرأ في المستقبل من أجل وضع الحوافز المناسبة، و (٢) ترشيد تخصيص الموارد العامة (على سبيل المثال، الحد من النفقات ذات المردودية الاجتماعية الضئيلة على المدى المتوسط) و (٣) زيادة فعالية السياسات العامة. وأخيرا، تتمثل الخطوة الأخيرة في هذه العملية في تحديد وتصميم الإصلاحات الرئيسية، التي ستشكل الأساس لكل الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهداف الرؤية المتوسطة المدى. وهذه الإصلاحات بالتحديد هي التي سنناقشها الآن.

٣٣. إن مكانن الهشاشة الصحية بالمعنى الواسع (عوامل تفشي الفيروس، وأوجه الضعف الصحية والقدرات الصحية)، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية (الكثافة السكانية، والكثافة الحضرية، الخ)، ترتبط في المقام الأول بالقدرات (الهيكل الطبية، والأطباء، الخ) التي تنتج عن الاستثمارات طويلة المدى. وبالتالي، قد يبدو من الصعب الحد من أوجه الهشاشة هذه في المدى المتوسط دون زيادة كبيرة في الاستثمار في الصحة وفي المنظومة الاجتماعية عموما. ولكن من الضروري في الأمد القريب اتخاذ تدابير من شأنها أن تزيد من القدرة على الصمود وامتصاص الصدمات الصحية والاقتصادية لبلدان شمال أفريقيا في مواجهة وباء لم يتم السيطرة عليه بعد.

على المستوى الصحي

- تحسين سياسات الوقاية والرعاية التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة. إن مراعاة عوامل الخطر من شأنها أن تجعل من الممكن تركيز الموارد الصحية على المرضى الذين من المرجح أن يُصابوا بأشكال خطيرة. كما يتعين تعميم سياسة الاختبار قدر الإمكان، وخاصة في البلدان التي تعاني من أكبر نقاط الضعف الصحية (في موريتانيا ومصر بشكل خاص). وباختصار، لا بد من توجيه الموارد الجماعية حيثما تكون المخاطر أعظم.
- بالموازاة مع ذلك، بما أن بناء القدرات المادية والبشرية للنظام الصحي يستغرق وقتاً طويلاً، ينبغي معالجة فعاليته، ونشر التكنولوجيات الجديدة لتخطي القيود على القدرات على المديين القصير والمتوسط.
- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة المعدات والمستلزمات الطبية بالطبع، ولكن بشكل عام على جميع السلع الأساسية.
- على المدى المتوسط، يتعين على الحكومات أن توفر لمنظومتها الصحية الوسائل اللازمة لمواجهة خطر الوباء: ويتمثل ذلك في توظيف الأطباء وموظفي المستشفيات^{١٦} وإدارة حياتهم المهنية من خلال توفير ميزانيات تشغيل كافية للمستشفيات والمؤسسات الصحية، ومن خلال الزيادة في المرتبات وتحديث عمليات التكفل بالمرضى (الحد من البيروقراطية) وكذا ترشيد المسار الصحي للمرضى بعبء مضاعفة فعالية ونجاعة الرعاية الصحية.

على مستوى نقاط الضعف الاقتصادية

- ٣٤. تتطلب إدارة الأزمات اتخاذ تدابير مستعجلة قصيرة المدى وتدابير متوسطة المدى في آن واحد. وفي الأمد القريب، لا بد أن تستمر الجهود الحكومية في التركيز على تنفيذ تدابير الطوارئ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وتشمل هذه التدابير ما يلي:
- دعم الحصول على التمويل (على سبيل المثال، من خلال آليات مثل القروض المضمونة، أو تأجيل مواعيد الاستحقاق، وتخفيف الديون، إلخ)، (٢) دعم التشغيل، من خلال آليات خفض الأعباء، وتسهيل الجدولة الزمنية لدفع الضرائب، وإعانات التدريب والتكوين (لتسهيل تغيير المسارات المهنية)، (٣) إحداث صدمة للتبسيط الإداري للحد بشكل كبير من القيود المفروضة على الشركات والمقاولات.
- دعم الطلب من خلال سياسة اجتماعية أكثر استهدافاً لفائدة لأشخاص الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية (عمال القطاع غير النظامي، إلخ). ومرة أخرى، يمكن أن تكون التكنولوجيات الجديدة مفيدة جداً في التطور السريع لنظام للمعلومات الاجتماعية من أجل فهم أفضل للحالة الاجتماعية لكل فرد، والقدرة على تنفيذ سياسات أكثر استهدافاً.
- ٣٥. وتتمثل الخطوة الأخيرة في هذه العملية في تحديد وتصميم الإصلاحات الرئيسية، التي ستشكل الأساس لكل الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهداف الرؤية المتوسطة المدى. وسوف يكون اختيار هذه الإصلاحات الرئيسية حاسماً نظراً لحجم التغيرات المتوقعة في الأمدين المتوسط والبعيد، واستفحال عدم اليقين في سياق نمو من المرجح أن يكون أكثر تقلباً، من أجل بناء القدرات على الصمود والتكيف. ومن ثم، من شأن خمسة محاور للإصلاح أن تحقق هذا الهدف:

^{١٦} إن الاحتفاظ بالأطباء أمر بالغ الأهمية نظراً لهجرة الأدمغة التي تعاني منها بعض البلدان (مثل الجزائر أو المغرب أو تونس على سبيل المثال)

المحور الأول: تعزيز اعتماد التكنولوجيات الجديدة والتكيف معها

وذلك من خلال (١) تنمية الموارد البشرية، (٢) نظام تعليمي تم إصلاحه يُدمج التكنولوجيات الجديدة في التعليم، (٣) "مخطط رقمي" للتنمية السريعة للحكومة الإلكترونية، (٤) استثمار ضخم في البنى التحتية الرقمية، (٥) تطوير الإطار التنظيمي، (٦) تنمية اقتصاد 'البيانات'.

المحور الثاني: تطوير الرأسمال البشري من خلال التعليم والحماية الاجتماعية

استخدام التكنولوجيات الجديدة لمعالجة القيود على القدرات على الأمد القصير والمتوسط.

المحور الثالث: تحفيز القدرات على الابتكار

تطوير ثقافة الابتكار (الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، إلخ) التي يجب أن تنتشر في المجتمع. والاستثمار في البحث والتطوير. وتحسين جودة الضبط والتنظيم العام لخلق بيئة أكثر تنافسية.

المحور الرابع: تعزيز قدرات الدولة

تعزيز القدرة الضريبية (التبسيط، والنزاهة، والمطابقة، إلخ)، وتسريع الرقمنة في تعبئة وإدارة العائدات الضريبية. تطوير ثقافة تقييم السياسات العامة وشفافية الميزانيات الحكومية.

المحور ٥: تعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي لمنطقة شمال أفريقيا

إن تطوير تعاون حقيقي بين البلدان لتجميع الموارد قصد تطوير قدرة تكنولوجية مشتركة ولمنح شركات ومقاولات شمال أفريقيا سوقاً أوسع. وسيكون التعاون الأكبر، ولا سيما في الاستثمار في البنى التحتية (المادية والرقمية)، وفي التربية والتعليم، وفي البحث والتطوير، وبالطبع في المجال التنظيمي لتسهيل التجارة (المادية والإلكترونية) والاستثمار، سيكون عاملاً حاسماً لإدراج هذه المنطقة في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

سادساً - خاتمة

٣٦. سوف تتعرض بلدان شمال أفريقيا لضغوط شديدة ستتطلب إصلاحات عميقة في العديد من المجالات (الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والحكامة، إلخ) في سياق من الركود الاقتصادي والضغوط الشديدة على المالية العامة. ويجب أن يتم التفكير في التدابير التي تتخذها الحكومات للتعامل مع الأزمة القصيرة الأمد في اتساق تام مع الإصلاحات "البنوية" من أجل ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته. وفي هذا السياق، ستكون الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تحسين الحكامة أكثر أهمية حيث يجب تعبئة جميع قدرات المجتمع وإمكاناته، بما في ذلك الابتكار. إن الحكامة الشاملة المندمجة القائمة على المشاركة، والتي تستند إلى مبادئ الشفافية سوف تشكل نقطة قوة لتصميم وتنفيذ الإصلاحات على نحو فعال حتى تدخل بلدان منطقة شمال أفريقيا عهد ما بعد الكوفيد ١٩ بثقة.

سابعاً- المراجع

- Arntz, M., Gregory, T., & Zierahn, U. (2016). The Risk of Automation for Jobs in OECD Countries: A Comparative Analysis, OECD Working Papers No. 189. <https://doi.org/10.1787/5jlz9h56dvq7-en>.
- Arellano, C. Bai, Y. et G.P. Mihalache (2020). Deadly Debt Crises: COVID-19 in Emerging Markets, NBER Working Paper 27275, May 2020.
- Banque Africaine de Développement (2015). African Economic Brief- The Banking System in Africa: Main Facts and Challenges. Abidjan: African Development Bank.
- Banque Centrale d’Egypte, Economic Review Vol. 59 No.1.
- Banque Centrale de Tunisie, Périodique de Conjoncture N°127–Avril 2020.
- Basel Committee on Banking Supervision (2013). Global Systemically Important Banks: Updated Assessment Methodology and the Higher Loss Absorbency Requirement. Report.
- Basel Committee on Banking Supervision, (2014). The G-SIB Assessment Methodology Score calculation. Report.
- Bisias, D., Flood, M., Lo, A. W., et Valavanis, S. (2012) A survey of systemic risk analytics, *Annual Review of Financial Economics* 4, 255–296.
- Benhassine, N., Saadani Hassani, Y., Keefer, P.E., Stone, A. H. W., Wahba, S. N. (2009). From privilege to competition: unlocking private-led growth in the Middle East and North Africa (English). *MENA development report*, World Bank.
- Benoit, S., Colliard, J.-E., Hurlin, C., et Pérignon, C. (2017). Where the risks lie: a survey on systemic risk. *Review of Finance* 21 (1), 109–152.
- Benoit S., Hurlin C., et Pérignon C. (2019). Pitfalls in Systemic-Risk Scoring, *Journal of Financial Intermediation*, 38, 19-44.
- Bjørnskov, C. (2016), Economic freedom and economic crises, *European Journal of Political Economy*, 45, 11-23.
- Bureau International du Travail, 2020, “World Employment and Socio-Economic Trends”.
- Carozzi, F., Provenzano, S. et S. Roth (2020), Urban Density and COVID-19, IZA DP No. 13440.
- Chen, C., Iyengar, G., et C.C. Moallemi (2013) An axiomatic approach to systemic risk, *Management Science* 59, 1373–1388.
- Cheney, C. (2018), “The promise and pitfalls of artificial intelligence for global development”, disponible au lien suivant: <https://www.devex.com/news/the-promise-and-pitfalls-of-artificial-intelligence-for-global-development-91881>.
- Deep Knowledge Group (2020), COVID-19 Regional Safety Index: Analytical Framework and Methodology. Report.
- Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Ministère des Finances, Maroc, Notes de Conjoncture 2020.
- Direction du Trésor et des Finances Extérieures, Maroc, Note de conjoncture année 2019.
- Dowd, J. B. et al. (2020), Demographic science aids in understanding the spread and fatality rates of COVID-19. *Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A.* 117, 9696–9698.
- Fang, W. et Wahba, S. (2020), Urban Density Is Not an Enemy in the Coronavirus Fight: Evidence from China, April 20, [World Bank Blogs](#).
- Felipe J., Kumar U., Abdon A., Bacate M. (2012). Product complexity and economic Development. *Structural Change and Economic Dynamics*, Volume 23, Issue 1, March 2012, Pages 36-68.
- Financial Stability Board - International Organization of Securities Commissions (2015). Assessment Methodologies for Identifying Non-Bank Non-Insurer Global Systemically Important Financial Institutions. *FSB-IOSCO Consultative Document*.
- Frewer, G. (2016). [Neighbourhood SME financing: Synthesis report. Kirchberg, Luxembourg: European Investment Bank.](#)

- Greenwood, R., Landier, A., et Thesmar, D. (2015) Vulnerable banks, *Journal of Financial Economics*, 115, 471–485.
- Hausman R., et Klinger B. (2007). “The structure of the product space and the evolution of comparative advantage”, Working Paper Series rwp06-041, Harvard University.
- Hausmann, R., Bustos, S. 2012. Comparative study of export policies in Egypt, Morocco, Indicateurs MSME. <https://www.smefinanceforum.org/>
- International Association of Insurance Supervisors, (2013). Global Systemically Important Insurers: Initial Assessment Methodology, *IAIS Report*.
- Jankowska, A., Nagengast A., et Perea J.R. (2012). The Product Space and the Middle-Income Trap: Comparing Asian and Latin American Experiences, *OECD Development Centre Working Paper* 311.
- Janssen, M. et van der Voort, H. (2020), Agile and adaptive governance in crisis response: Lessons from the COVID-19 pandemic, à paraître dans *International Journal of Information Management*.
- Jaramillo, A., & Melonio, T. (2011). Breaking even or breaking through: reaching financial sustainability while providing high quality standards in *Higher Education in the Middle East and North Africa*.
- McKinsey (2020), The Covid-19 recovery will be digital: A plan for the first 90 days, May 2020.
- Mburu, Y. et Y. Boum II (2020), Coronavirus: Amid the Global Pandemic, Lessons for Africa, *The Brookings Institute*.
- Ministère des Finances, Algérie, Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000-2019.
- Office National de Statistiques, Algérie, Comptes nationaux trimestriels 2019 et 1^{er} trimestre 2020.
- Office National de Statistiques, Mauritanie, Bulletins Trimestriels de Conjoncture, Novembre 2019 et 2020.
- Oxford Business Group (2018). [Report](#). Accessed on 25/6/19.
- Ozili, P. (2020), Covid-19 Pandemic and Economic Crisis: The Nigerian Experience and Structural Causes, Central Bank of Nigeria, *SSRN Working Paper*, April 2020.
- Reinhart, C.M. (2020), Debt Challenges Ahead, The World Bank, [Conference](#), June 2020.
- Conseil d'Analyse Economique, Tunisie 2020, Revue de la Conjoncture Economique année 2019.
- Rijkers, B., Hassen A., Freund, C. & Nucifora, A. (2014). Which Firms Create the Most Jobs in Developing Countries? Evidence from Tunisia. *World Bank Policy Research Paper*. Washington, DC.
- Rocha, R.R., Farazi, S., Khouri R. & Pearce, D. (2011). The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa - Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank. *World Bank Policy Research Paper*. Washington, DC.
- Rodrik, Dani. (2006). What's So Special about China's Exports? *China and World Economy*, 14 (5), p.1-19.
- Rodrik, D. (2018). *New Technologies, Global Value Chains, and Developing Economies*, Working Paper No. 25164. <https://doi.org/10.3386/w25164>.
- Schiffbauer, M., Sy, A., Hussain, S., Sahnoun, H., Keefer, P. (2015). Jobs or Privileges: Unleashing the Employment Potential of the Middle East and North Africa. MENA Development Report, World Bank.
- TWI2050 - The World in 2050 (2019). “The Digital Revolution and Sustainable Development: Opportunities and Challenges”. Report prepared by The World in 2050 initiative. International Institute for Applied Systems Analysis (IIASA), Laxenburg, Austria. www.twi2050.org.
- World Bank (2020), Global Economic Prospects, June 2020. Report.
- World Health Organization (2020), COVID-19: Situation Update for the WHO African Region, External Situation Report 12.
- Fonds Monétaire International, Juin 2020, “World Economic Outlook”.
- Yipeng Liu, Jong Min Lee, Celia Lee (2020), The challenges and opportunities of a global health crisis: the management and business implications of COVID-19 from an Asian perspective, *Asian Business & Management* 19:277–297.